

العنوان:	تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي الحليب لانتاج العمومية المؤسسة حالة دراسة : SCF ومشتقاته مجمع GIPLAIT، وحدة ملبنة التل مزلوق، سطيف للفترة 2014 - 2015
المصدر:	مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
الناشر:	جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2
المؤلف الرئيسي:	معتوق، جمال
المجلد/العدد:	ع48
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2017
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	75 - 96
رقم MD:	908768
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	القوائم المالية، النظم المحاسبية، المؤسسات العمومية، مجمع GIPLAIT
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/908768

تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي SCF

دراسة حالة: المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته: مجمع GIPLAIT

(وحدة ملبنة التل مزلق، سطيف) للفترة 2015-2014

جمال معتوق

جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2

mattoug.djamel@yahoo.fr

Abstract

Algeria, is one of the countries that have established a new financial accounting system (FAS) in order to achieve compatibility with international environment accounting, and in order to obtain financial statements (FAS out puts) credibility and transparency. The main purpose of analysing financial statements is to study and analyse these statements using financial indicators and ratios in order to obtain information that are not directly available in these documents. This kind of information is becoming very important, in our contemporary world with the existence of many market economies and the free movement of capital. Hence, the main objective of this study is to get an idea about the financial statements as well as the tools used in the analysis of these statements in order to evaluate the performance of the company. All this is done through an empirical study on an enterprise producing milk.

Key words: financial accounting system, financial statements, financial analysis, financial indicators and ratios

ملخص

الجزائر من الدول التي قامت بتصميم نظام محاسبي مالي (SCF) جديد بمهدف تحقيق التوافق مع البيئة المحاسبية الدولية، ومن أجل اكتساب القوائم المالية (مخرجات SCF) المصدقية والشفافية. يقوم موضوع التحليل المالي للقوائم المالية على دراسة وتحليل هذه القوائم باستخدام المؤشرات والنسب المالية بغرض الحصول على معلومات غير متاحة بشكل مباشر في القوائم المالية، هذه المعلومات تتزايد أهميتها في عالمنا المعاصر خاصة في ظل اقتصاديات السوق وأسواق رأس المال وظهور الشركات متعددة الجنسيات. تحدف من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على القوائم المالية التي يستعملها المحلل المالي، وكذا الأدوات التي يستخدمها في تحليل هذه القوائم من أجل تقييم أداء المؤسسة. تم التركيز في هذا العمل على كل من قائمة الميزانية المالية وجدول حساب النتائج حسب الطبيعة.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، القوائم

المالية، التحليل المالي، المؤشرات والنسب المالية.

مقدمة

تبنت الجزائر تشكيل نظام محاسبي منبثق من معايير المحاسبة الدولية يتوافق معها من حيث الإطار المفاهيمي، طرق التسجيل والتقييم، وبالخصوص عرض مدونة الحسابات والقوائم المالية، فالتحليل المالي لهذه الأخيرة هو عملية دراسة وتحليل مفصلة للبيانات والمعلومات -حالية أو تاريخية-

الخاصة بالمؤسسة من خلال المعلومات الموجودة بهذه القوائم المالية، وذلك باستخدام أساليب وأدوات رياضية وإحصائية للحصول على مؤشرات إضافية تساعد في تقييم الأداء الحالي والمستقبلي للمؤسسة. **مشكلة الدراسة:** سنحاول في هذه الدراسة معرفة إلى أي مدى تساهم القوائم المالية المعدة حسب النظام المحاسبي المالي SCF - التحديد قائمة الميزانية وجدول حساب النتائج - في دراسة الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم أدائها.

الأسئلة الفرعية:

- القوائم المالية هي المادة الأساسية للتحليل المالي، فهل اعدادها وفق النظام المحاسبي المالي يسهل ويسيط عملية التحليل؟

- ماهي أدوات التحليل المالي؟

- كيف يمكن للتحليل المالي أن يساعد إدارة المؤسسة في اتخاذ القرارات؟

فرضيات الدراسة: تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

- القوائم المالية المعدة حسب النظام المحاسبي المالي تمكن المستخدمين لها من القراءة الجيدة لها لأنها تتسم بالدقة، السلامة والشفافية، ولأنها معدة بقيم حالية حقيقية.

- القوائم المالية المعدة حسب النظام المحاسبي المالي مناسبة لعملية التحليل المالي.

- يساعد التحليل المالي في دراسة وتقييم التوازن المالي، ربحية المؤسسة، سيولتها، مركزها الائتماني، وبالتالي اتخاذ القرارات.

أهمية الدراسة: بسبب تعقد وتوسع أنشطة الأعمال، وكذلك الانهيارات والأزمات المالية التي مست كبرى المؤسسات أصبح التحليل المالي وسيلة أساسية لتقييم أداء المؤسسات والحكم على نتائج أعمالها وتبيان جوانب القوة والضعف فيها.

خطة الدراسة: للإلمام بجوانب الموضوع ارتأينا تقسيم الدراسة إلى عناصر العنصر الأول سنتحدث فيه عن القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي SCF أما العنصر الثاني فسيتمحور حول أدوات التحليل المالي في حين سنناقش في العنصر الثالث دراسة حالة تركز على تحليل القوائم المالية للمبنة التل.

I. القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي SCF:

فالقوائم المالية: "مجموعة كاملة من الحسابات تتضمن: الميزانية، قائمة حساب النتيجة، قائمة تدفقات الخزينة، قائمة تغير الأموال الخاصة والملاحق، والهدف من هذه القوائم تقديم المعلومات عن الوضعية والأداء المالي من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية (Barneto, 2006, 261)".

أولاً: النظام المحاسبي المالي SCF

1. تعريف النظام المحاسبي المالي:

وفقاً للمادة 3 من القانون رقم 11/7 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر بتاريخ 2007/11/15 فإن النظام المحاسبي المالي: "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، تصنيفها تقييمها، وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".

2. أسباب الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي:

من بين هذه الأسباب مايلي (كتوش، 2009، 295):

- بمس الاختيار الدولي الذي يقرب ممارستنا المحاسبية بالممارسات العالمية والذي يسمح بأن نعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملاءمة مع الاقتصاد المعاصر؛
- التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- يتعلق بالإعلان الأكثر وضوحاً عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات تقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات؛
- يتعلق بالكيانات الصغيرة ويتلخص في إمكانية تطبيقها لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة؛
- تدارك بعض النقائص والثغرات التي خلفها النظام السابق الذي يتلاءم والنظام الاقتصادي السابق (الاشتراكي) لا اقتصاد السوق؛
- محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايته من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية سواء من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية.

3. التغييرات التي حدثت في قائمة الميزانية وجدول حساب النتائج وجود النظام

المحاسبي المالي

يمكن حصر هذه التغييرات من المخطط المحاسبي الوطني (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي (SCF) فيما يلي (حواس، 2008/2007، 216-218 بتصرف):

1.3 فيما يخص الميزانية

- في (PCN) تظهر الميزانية أرصدة الحسابات التي تحصل عليها بتجميع الحسابات الفرعية إلى أن تصل إلى الحسابات الرئيسية، بينما في (SCF) فالمؤسسة مضطرة لإعداد القوائم المالية بتوزيع أرصدة بعض الحسابات بين الأصول غير الجارية والأصول الجارية وكذلك الخصوم؛
- (PCN) يتميز بالجمود بالنسبة للعناصر والبنود التي يجب أن تظهر فيه، بينما (SCF) يتميز بالديناميكية. كما أنه في (SCF) يتم إضافة بعض العناصر المهمة في القوائم المالية مثل الاستثمارات المحصل عليها بغرض إيجاري وحذف بعض العناصر غير المهمة كالمصاريف الإعدادية (تصبح جزء من تكلفة الاستثمار أو تظهر ضمن مصاريف الدورة العادية)؛
- في (SCF) تقييم الأصول هو تقييم اقتصادي وتقديري (يعتمد على التقديرات وكذا القيمة العادلة، أما حسب (PCN) فيعتمد عند تقييم الأصول على التكلفة التاريخية)؛
- في الخزينة حسب (PCN) تدخل العناصر السائلة فقط بينما حسب (SCF) فتظهر العناصر السائلة وشبه السائلة (كالتوظيفات المالية قصيرة الأجل جدا، القيم المنقولة للتوظيف... إلخ)؛
- في (SCF) تظهر الأصول غير المملوكة لدى المؤسسة والتي تخضع لكل إجراءات الأصول الأخرى المملوكة، من اهتلاك وغيره، كالاستثمارات المحصل عليها بقرض إيجاري؛
- حسب (PCN) لم تأخذ بعين الاعتبار محاسبة المجموعات، لا يوجد معيار يعتمد عليه بل يعتمد على معايير عامة (يؤخذ بما هو معمول به دوليا - اختيارات - بينما القوائم المالية حسب (SCF) فالعناصر المتعلقة بالمجموعات ظاهرة فيها، تعتمد على معايير واضحة.

2.3 فيما يخص جدول حساب النتائج

- تعد قائمة جدول حسابات النتائج حسب (SCF) وفق منظورين: المنظور التقليدي حسب الطبيعة (كما هو عليه في PCN) مع اختلاف في مستويات المعالجة، والمنظور حسب الوظيفة معناه التمييز بين مختلف التكاليف من تكاليف الشراء و تكاليف التوزيع والبيع والتكاليف الادارية

ويعتبر المنظور حسب الوظيفة اختياريا وليس إجباريا، ويتطلب وضع نظام للمحاسبة التحليلية في المؤسسة الذي كان شبه معدوم في النظام القاسم؛

- من حيث الشكل فجدول حسابات النتائج حسب (SCF) هو أكثر تفصيل من ماهو عليه في (PCN) حيث يتطرق إلى كل من انتاج السنة المالية، استهلاك السنة المالية، القيمة المضافة للاستغلال، اجمالي فائض الاستغلال. النتيجة العملياتية، النتيجة المالية... إلخ؛
- حسابالنتيجة العملياتية (SCF) يختلف عن نتيجة الاستغلال في (PCN) لأنها لا تتضمن الإيرادات المالية والمصاريف المالية؛
- النتيجة المالية أصبحت مهمة لتطور الأسواق المالية ولأن المدير المالي هو المسئول المباشر عنها فإن حساب النتيجة المالية بشكل مستقل مهم جدا؛
- النتيجة العادية قبل الضريبة حسب (SCF) هي نفسها نتيجة الاستغلال /حـ 83 في (PCN). وهي تحسب فعالية المؤسسة في الجانب المهني و السوق المالي.

ثانيا: الميزانية وجدول حساب النتائج وفقا للنظام المحاسبي المالي

1. الميزانية

1.1 تعريف الميزانية

تعرف الميزانية على أنها: "صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة في وقت ما أي أنها تظهر ذمة المؤسسة التي تتمثل في عناصر الأصول وعناصر الخصوم مجتمعة، أي أن لكل شخص (طبيعي أو معنوي) ذمة تتألف من عناصر موجبة وعناصر سالبة (ما له وما عليه) (بوتن، 2010، 17)". "تحتوي الميزانية على عمودين، الأول للسنة الجارية والثاني مخصص للسنة السابقة (يحتوي على الأرصدة فقط) وتتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة (شنوف، 2012، 61)".

2.1 مكونات الميزانية

1.2.1 الأصول

"الأصول وتعرف أيضا بالموجودات، وهي الممتلكات المادية والمعنوية للمؤسسة (مثل المباني والمعدات والبضاعة والنقديات والمحل التجاري...)، والأصول تظهر كيفية استخدام المؤسسة للأموال التي حصلت عليها من الشركاء أو المساهمين (رأس المال) أو من الغير (أي القروض بمختلف أنواعها)، لذا فإن الأصول تعرف أيضا بالاستعمالات لأنها تبين كيف استعملت المؤسسة الأموال التي حصلت عليها (عطية، 2011، 11)".

2.2.1 الخصوم

حسب المادة 22 و 23 من المرسوم التنفيذي 156/80 الصادر بتاريخ 28 ماي 2008 فإن: "عناصر الخصوم مرتبة حسب مصدرها ودرجة استحقاقها، من الخصوم الأقل استحقاقا إلى الأكثر استحقاقا. تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية، تصنف الخصوم خصوما جارية عندما يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية، أو يجب تسديدها خلال الإثني عشرة شهرا الموالية لتاريخ الإفقال، أما الخصوم غير الجارية فهي خصوم ذات المدى الطويل والتي تنتج عنها فوائد واستحقاقها الأصلي أكثر من اثني عشرة شهرا".

2. جدول حساب النتائج

1.2.1 تعريف جدول حساب النتائج

حسب المادة 34 من المرسوم التنفيذي 156/80 الصادر بتاريخ 28 ماي 2008 فإنه: "يعتبر جدول حساب النتائج وضعية ملخصة للأعباء والمنتجات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية. ترتب فيه التكاليف والإيرادات حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة، كما تحتوي على أرصدة السنة السابقة ومعطيات السنة المالية الجارية، فهي معطيات متعلقة أصلا بتقييم الأداء (كنوش، 2013، 58)".

2.2.2 مكونات جدول حساب النتائج

1.2.2.1 الأعباء (التكاليف)

"هي المبالغ المالية التي سددتها أو ستسدها المؤسسة خلال السنة المالية، مقابل المواد والمنتجات والخدمات التي استهلكتها في عمليات الإنتاج والاستغلال أو بدون مقابل مباشر مثل بعض الضرائب والرسوم المسددة إلى الدولة وإلى الجماعات المحلية، ومن الأعباء ما هي غير نقدية مثل الإهلاكات والمؤونات، إن حسابات المجموعة السادسة هي حسابات تسيير تظهر بحساب النتيجة (عطية، 2011، 81)".

2.2.2.2 النواتج (الإيرادات)

"هي المبالغ المالية المحصلة أو التي ستحصل، مقابل المنتجات والخدمات التي قدمتها المؤسسة إلى الغير أو بدون مقابل مثل الإعانات المستلمة، كما تشمل هذه المجموعة على حسابات تكاليف

الإنتاج (الحسابان 72 و 73) وحساب استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات (حساب 78) وهذه الحسابات الأخيرة لا تمثل مقبوضات نقدية (عطية، 2011، 93).

II. أدوات التحليل المالي

أولاً: ماهية التحليل المالي

1. مفهوم التحليل المالي

يمكن تعريف التحليل المالي بأنه (حنفر والمطارنة، 2006، 71-72):

- "عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف إلى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات أخرى مالية وغير مالية، بهدف مساعدة المستفيدين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية".
- "دراسة للعلاقة بين مجموعة من عناصر القوائم في فترة معينة وكذا دراسة اتجاه هذه العلاقة في الفترة التالية".
- "عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة وفهمها بهدف تشخيص وتقييم أداء المنشأة في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس والاعتراف المحاسبي".
- من التعريفات السابقة يمكن القول أن التحليل المالي هو عملية دراسة وتحليل القوائم المالية للحصول على نسب ومؤشرات مالية تساعد في تقييم الأداء واتخاذ القرار.

2. أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي للقوائم المالية إلى (زيد، 2009، 22):

- اختيار مدى كفاءة عمليات المؤسسة محل التحليل وتقييم ربحيتها؛
- تقييم الوضع المالي للمؤسسة وتحديد مركزها الائتماني؛
- تقييم أداء الإدارات المختلفة بالمؤسسة، وتقييم أداء المؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المماثلة في نفس القطاع (وضعها التنافسي) أو مع أداء المؤسسة في السنوات السابقة؛
- توفير البيانات والمؤشرات الكمية التي تساعد في التخطيط والتنبؤ بالمستقبل لمختلف الأغراض؛
- توفير وسيلة من وسائل الرقابة على نشاط المشروع؛
- وضع تشخيص للمؤسسة بقياس: المردودية مستوى المديونية، الملاءة، تقييم التوازن لكتل الميزانية، وكل التقييمات الضرورية لبقاء المؤسسة (Buissart & Benkaci, 2011, 3).

ثانيا: التحليل المالي بواسطة المؤشرات والنسب المالية

1. مؤشرات التوازن المالي

يعتبر تحليل المركز المالي قصير الأجل من أهم وظائف المحلل المالي، حيث يتطرق في تحليله إلى نشاط المؤسسة المتعلق برأس المال العامل احتياجات رأس المال العامل، الخزينة الصافية. وكل هذا متصل بالتغيرات في الأصول الجارية والخصوم الجارية وعلاقة ذلك بمصادر تمويل الأصول ومكونات كل منهما ودوره في توفير السيولة النقدية للمؤسسة.

2.النسب المالية

يمكن التعبير عن النسبة المالية برقم، نسبة أو فترة (عدد سنوات، أشهر أو أيام) وهي أداة لتقييم ومقارنة أداء المؤسسة (Melyon, 2007, 158). تقرأ النسب بثلاث طرق: نسبة مئوية 90% مثلا، مضاعفا رقميا 2.5 مرة مثلا، رقما منسوبيا إلى رقم آخر 1.5 : 1. ومن بين النسب نجد:

1.2نسب السيولة

تتوقف على مقدرة المؤسسة في تحويل أصولها الجارية إلى نقدية وبالسرية المناسبة، وعادة تسدد الالتزامات الجارية من الأصول الجارية، ولذلك فإن تحليل المقدرة على السداد يدور أساسا حول تحليل هذه الأصول ومدى قدرتها على القيام بذلك.

2.2نسب النشاط

تفيد في تقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الموجودات والمطلوبات. أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الموجودات ومن ثم مدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات (مطر، 2006، 36). هذه النسب هي عبارة عن مقارنة بين حجم المبيعات الصافية وحجم الاستثمار في مختلف الأصول.

3.2نسب هيكل رأس المال (الاقتراض)

هي من أكثر أدوات المراقبة أهمية، وتساعد في تقييم الهيكل التمويلي للمؤسسة في تاريخ معين، من حيث درجة اعتماده على مصادر التمويل داخلية كانت أم خارجية. كلما قل اعتماد المؤسسة على القروض لتمويل أصولها كلما قل تعرضها للمخاطر فخدمة القروض والفوائد المترتبة عليها يؤدي إلى استنزاف موارد المؤسسات من سيولة نقدية لازمة لتشغيل مشروعاتها. لذلك يفضل الاستثمار في مؤسسات تكون قليلة الديون، فهذا قد يكون مؤشرا على الوضع الجيد الذي تتمتع به المؤسسة من حيث السيولة النقدية.

4.2 نسب التمويل

تعتبر هذه النسب عن السياسة التمويلية المتبعة من طرف المؤسسة، فهي تبين قدرة الأموال الدائمة على تمويل الأصول غير الجارية، أو قدرة رؤوس الأموال الخاصة على تمويل الأصول غير الجارية.

5.2 نسب الربحية (المردودية)

استمرار المؤسسة لفترة طويلة يتوقف على مدى قدرتها على تحقيق الأرباح فنسب الربحية تعتبر مؤشر يدل على قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات ومختلف الأصول.

1.5.2 المردودية المالية والرفع المالي

يقيس الرفع المالي الأثر الإيجابي أو السلبي لمديونية المؤسسة على مردوديتها المالية، وفي استطاعة المؤسسة تحسين مردوديتها المالية باستعمال الديون بشرط أن تختلف الأموال الخاصة عن الصفر، وأن يكون معدل تكلفة هذه الديون أقل من معدل المردودية الاقتصادية، هذا يعني أنه لا ينبغي الإفراط في الاستدانة - نظرا للتكلفة - التي تتحملها المؤسسة والمخاطر التي قد تتعرض لها (زغيب وبوشنقى، 2011، 89).

ثالثا: التحليل العمودي والتحليل الأفقي

1. التحليل العمودي

يعتمد على دراسة بعض فقرات القوائم المالية باستخراج النسب التي تمثل كل فقرة مقاسة بإحدى الفقرات التي يتم اعدادها كأساس لاستخلاص النسب الأخرى ويعتمد هذا النوع من التحليل على الهيكل العام للقائمة المالية فقد يعتمد مجموع الأصول مثلا كأساس يحتسب على ضوءه نسب فقرات الأصول، أو اعتماد إجمالي الخصوم وحقوق الملكية كأساس لاستخراج نسبة كل فقرة (العداسي، 2011، 127-128).

2. التحليل الأفقي

يقوم بدراسة سلوك واتجاهات البنود المختلفة في القوائم ورصد التغيرات الحادثة فيها خلال أكثر من فترة مالية، وهو ما يمكن المحلل المالي من معرفة مدى الاستقرار أو التراجع في تلك البنود، ثم يقوم المحلل من خلال ذلك الرصد بالبحث عن الأسباب التي أدت لذلك، وهو ما قد يساعد على التنبؤ باتجاهات هذه البنود في المستقبل ولعل ذلك ما أكسب هذا التحليل صفة الديناميكية بعكس التحليل العمودي الذي يوصف بأنه تحليل ساكن. إن أكثر ما يستند إليه المحلل المالي في التحليل الأفقي هو سنة الأساس والتي تستخدم في رصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة وسنة الأساس هذه

عادة ما تكون السنة الأولى في سلسلة الأعوام المنوي تحليلها، ويجري مقارنة البنود في الأعوام التالية مع بنود السنة الأولى (خنفر والمطارنة، 2006، 104-105).

III. تحليل القوائم المالية لملمبة التل

أولاً: التعريف بالملمبة

تأسست سنة 1992، وفي سبتمبر 1997 انفصلت عن الديوان الجهوي للشرق للحليب ومشتقاته وتحولت إلى مؤسسة إنتاجية عمومية تابعة لمجمع GIPLAIT، توظف 237 عامل، الإطارات العليا: 11، رؤساء المصالح: 35، العمال: 187. تموينها بالمواد الدسمة المحضرة وغير المحضرة، المواد البلاستيكية يتم من داخل الوطن وخارجه. تقوم وحدة التل بإنتاج: حليب (حليب الأكياس والقارورات، اللبن (أكياس وقارورات)، حليب البقر (أكياس وقارورات)، قشدة تحليلية (أمير)، الجبن، الرايب (قارورات) كما تنتج القارورات البلاستيكية المخصصة لتعبئة الحليب. لمؤسسة التل ثلاثة مديريات رئيسية وهي المديرية: (التقنية، الإدارة والمالية، التجارية).

ثانياً: دراسة مؤشرات التوازن المالي

انطلاقاً من الميزانية المالية لملمبة التل لدينا:

الجدول 1- الميزانية المالية لملمبة التل (جانب الأصول). الوحدة: دج

الأصول	السنة: 2014	السنة: 2015
الأصول غير الجارية		
فارق الشراء	34 733 000	33 255 000
التشبيات المعنوية	225 149,27	151 506,85
التشبيات العينية	1 174 765 004,28	1 164 155 398,64
التشبيات المالية	107 868 022,72	86 916 782,26
إجمالي الأصول غير الجارية	1 317 591 176,27	1 284 478 687,75
الأصول الجارية		
المخزونات والمنتجات قيد الصنع	108 486 582,38	110 532 318,02
الزبائن	9 294 079,83	17 353 318,14
المدينون الآخرون	133 245 005,08	82 887 033,48
الضرائب	30 693 411,17	35 068 032,28
توظيفات وأصول مالية جارية	300 000 000	300 000 000
القيم الجاهزة	518 317 610,79	735 902 403,61
إجمالي الأصول الجارية	1 100 036 689,25	1 281 743 105,53
إجمالي الأصول	2 417 627 865,52	2 566 221 793,28

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الميزانية المالية لملمبة التل

الجدول 2- الميزانية المالية لمدينة التل (جانب الخصوم). الوحدة: دج

السنة: 2015	السنة: 2014	الخصوم
		رؤوس الأموال الخاصة
895 300 000	895 300 000	رأس المال الصادر
247 407 243,36	108 714 531,74	العلاوات والإحتياطات
191 219 040,62	179 142 711,62	النتيجة الصافية
1 333 926 283,98	1 183 157 243,36	إجمالي رؤوس الأموال الخاصة
		الخصوم غير الجارية
1 153 998	1 153 998	القروض والديون المالية
69 558 446,88	69 558 446,88	الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)
269 098 276,05	307 255 039,03	المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات الملحقة
339 810 720,93	377 967 483,91	إجمالي الخصوم غير الجارية
		الخصوم الجارية
71 906 002,38	34 243 009,64	المردون والحسابات الملحقة
42 866 273,38	44 214 718,42	الضرائب
777 712 512,61	778 045 410,19	الديون الأخرى
892 484 788,37	856 503 138,25	إجمالي الخصوم الجارية
2 566 221 793,28	2 417 627 865,52	إجمالي الخصوم

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الميزانية المالية لمدينة التل

بناء على الميزانية المالية للمؤسسة يمكن حساب مؤشرات التوازن المالي في الجدول التالي:

الجدول 3- مؤشرات التوازن المالي لمليئة التل. الوحدة: دج

المبالغ: 2015	المبالغ: 2014	العلاقة	البيان
1 281 743 105,53	1 100 036 689,25	بمجموع الأصول- الأصول غير الجارية = الأصول الجارية	رأس المال العامل الإجمالي
1 673 737 004,91	1 561 124 727,27	رؤوس الأموال الخاصة + خصوم غير جارية	الأموال الدائمة
389 258 317,16	243 533 551	من أعلى الميزانية	رأس المال العامل الدائم (الصافي)
389 258 317,16	243 533 551	من أسفل الميزانية	الأصول الجارية- الخصوم الجارية
49 447 596,23	(134 433 932,91)	رؤوس الأموال الخاصة - الأصول غير الجارية	رأس المال العامل الخاص
1 232 295 509,30	1 234 470 622,16	خصوم جارية + خصوم غير جارية	رأس المال العامل الأجنبي
435 902 403,61	218 317 610,79	البنك + الصندوق	قيم جاهزة
(346 644 086,45)	(274 784 059,79)	احتياجات الدورة - موارد الدورة (أصول جارية - قيم جاهزة) - (خصوم جارية - السلفيات المصرفية)	احتياجات رأس المال العامل
735 902 403,61	518 317 610,79	رأس المال العامل الدائم - احتياجات رأس المال العامل	الخزينة الصافية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ميزانية مليئة التل

شرح النتائج المتحصل عليها: رأس المال العامل الموجب مؤشر جيد لسيولة المؤسسة على

المدى القصير يعبر عن وضع مالي مريح من حيث التوازن المالي، والعكس صحيح.

- رأس المال العامل الإجمالي يعبر عن المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة ويساوي

على الترتيب 1100036689,25 دج و 1281743105,53 دج.

- رأس المال العامل الدائم (الصافي) هو هامش الأمان بالنسبة للمؤسسة، وهو موجب في

كلتا السنتين، وبالتالي فهذا مؤشر جيد على وضع مالي مريح. رأس المال العامل من أعلى الميزانية

يدل على أن الأصول الغير جارية مولت كليا عن طريق الأموال الدائمة وهناك فائض على الترتيب

يقدر بـ 243533551 دج و 389258317,16 دج. ومن الأسفل فيعني أن الديون قصيرة الأجل

استخدمت لتمويل الأصول الجارية لكن قيمة الأصول الجارية أكبر من قيمة الديون قصيرة الأجل،

لذا باقي التمويل جاء من مصادر تمويل طويلة الأجل ويساوي رأس المال العامل من أعلى الميزانية، ومنه عملية التمويل لا تعتمد على الديون قصيرة الأجل.

- رأس المال العامل الخاص سالب سنة 2014 ويساوي: (91,134433932 دج) ومنه رؤوس الأموال الخاصة عجزت عن تمويل الأصول غير الجارية كلياً، إذا المؤسسة لا تعتمد على التمويل الذاتي بل لجأت إلى التمويل الخارجي ومنه فهي لا تتمتع باستقلالية مالية (ظاهرياً). أما بالنسبة لسنة 2015 فأرأس المال العامل الخاص موجب، وبالتالي المؤسسة خلال هذه السنة تتمتع باستقلالية مالية. لكن اعتماد المؤسسة على الديون لا يعني بالضرورة فقدانها للاستقلالية المالية بل قد يكون دافعا كبيرا لتحقيق نتائج مميزة.

- رأس المال العامل الأجنبي يعبر عن قيمة الديون الطويلة والقصيرة الأجل، أي مجموع أموال الغير التي استخدمتها المؤسسة في تمويل احتياجاتها ويساوي على الترتيب: 16,1234470622 دج و 30,1232295509 دج. لا ينظر إلى الديون بمفهومها السلبي بل هي مورد لتنشيط عملية الاستغلال وتدارك عجز الخزينة.

- احتياجات رأس المال العامل سالبة خلال سنة 2014 و 2015 هذا يعني وضع مالي مريح لكن قد يعاب على المسيرين أن هناك موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة.

- الخزينة الصافية موجبة في كلتا السنتين (رأس المال العامل الدائم أكبر من احتياجات رأس المال العامل)، المؤسسة قادرة على تسديد مستحقاتها بسرعة، لكن احتفاظها بخزينة أكثر من اللازم يعني هناك سيولة ولكن جامدة وغير مستغلة في دورة الاستغلال والاحتفاظ بهذه السيولة بغرض الوفاء يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينيها، فهي بحاجة إلى المزيد من العملاء طريق تسهيلات الدفع التي تمنحها إياهم كذلك يعني فشل المؤسسة في استغلال مواردها المالية المحصلة مما سينعكس على تطور أدائها وفقدانها لحصتها السوقية.

ثالثا: التحليل العمودي والأفقي

1. التحليل العمودي لقائمة الميزانية

الجدول 4- التحليل العمودي لقائمة الميزانية. الوحدة: دج

2015		2014		البيان
النسبة (%)	المبالغ	النسبة (%)	المبالغ	
الأصول				
50,05	1 284 478 687,75	54,50	1 317 591 176,27	الأصول غير الجارية
49,95	1 281 743 105,53	45,50	1 100 036 689,25	الأصول الجارية
100	2 566 221 793,28	100	2 417 627 865,52	اجمالي الأصول
الخصوم				
51,98	1 333 926 283,98	48,94	1 183 157 243,36	رؤوس الأموال الخاصة
13,24	339 810 720,93	15,63	377 967 483,91	الخصوم غير الجارية
34,78	892 484 788,37	35,43	856 503 138,25	الخصوم الجارية
100	2 566 221 793,28	100	2 417 627 865,52	اجمالي الخصوم

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ميزانية ملبنة التل

نلاحظ من الجدول أعلاه: انخفاض نسبة الأصول غير الجارية في سنة 2015 حيث أصبحت تمثل 50.05% من إجمالي الأصول، في حين كانت سنة 2014 تمثل 54.50% وهذا الانخفاض ناتج عن انخفاض في فارق الشراء والتثبيات المعنوية، المادية والمالية. ومن جهة أخرى نلاحظ ارتفاع نسبة الأصول الجارية إلى 49.95% سنة 2015 بعدما كانت تساوي 45.5% سنة 2014، وهذا راجع إلى زيادة كل من: المخزون، الزبائن، الضرائب والقيم الجاهزة.

كل هذا في صالح المؤسسة، كون زيادة الأصول الجارية يستخدم في تغطية الالتزامات قصيرة الأجل والعمليات التشغيلية وتمويل الأنشطة، وبالتالي زيادة فرص المؤسسة في الحفاظ على نمو أنشطتها، أما نقصان حجم الأصول غير الجارية دليل على عدم احتياج المؤسسة لها بشكل عام.

وفيما يخص مصادر التمويل فإن مؤسسة التل تعتمد على المصادر الداخلية حيث ارتفعت نسبة رؤوس الأموال الخاصة إلى إجمالي الخصوم سنة 2015 لتصل إلى نسبة 51.98% بعدما كانت 48.94% سنة 2014، وهذا راجع إلى زيادة النتيجة الصافية وارتفاع حجم العلاوات والإحتياجات. كما يلاحظ انخفاض اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي سنة 2015 أي أن الديون طويلة الأجل (خصوم غير جارية) انخفضت من 15.63% سنة

2014 إلى 13.24% سنة 2015، أما الديون قصيرة الأجل (خصوم جارية) فانخفضت من 35.4% سنة 2014 إلى 34.78% سنة 2015.

كلما قل اعتماد المؤسسة على القروض لتمويل أصولها كلما قلت المخاطر (خدمة القروض والفوائد المترتبة عليها يؤدي إلى استنزاف موارد المؤسسة من سيولة نقدية لازمة لتشغيل مشروعاتها). المؤسسة سوف تتعرض إلى مخاطر عالية جدا بسبب زيادة اعتمادها على القروض (نسبة رفع مالي عالية) لكنها في نفس الوقت سوف تحقق أرباحا مرتفعة. إن الأداء السليم للإدارة يسعى إلى تجنب المخاطر وفي نفس الوقت تحقيق العوائد، أي تحقيق عوائد تفوق كلفة الاقتراض الثابتة (الفوائد).

2. التحليل الأفقي لجدول حساب النتائج

جدول 5- مجاميع التسيير الرئيسية لملمبة التل (تحليل أفقي). الوحدة: دج

البيان	2014	النسبة (%)	2015	النسبة (%)	التغير المطلق	التغير النسبي (%)
(1)	2 497 671 744,38	100	2 958 565 957,47	118,45	460 894 213,09	18,45
(2)	2 012 095 180,09	100	2 457 195 039,36	122,12	445 099 859,27	22,12
(3)	485 576 564,29	100	501 370 918,11	103,25	15 794 353,82	3,25
(4)	278 594 751,91	100	292 736 532,09	105,08	14 141 780,18	5,08
(5)	217 774 793,35	100	229 775 028,97	105,51	12 000 235,62	5,51
(6)	4 725 000	100	5 250 000	111,11	525 000	11,11
(7)	222 499 793,35	100	235 025 028,97	105,63	12 525 235,62	5,63
(8)	43 357 081,73	100	43 805 988,35	101,04	448 906,62	1,04
(9)	179 142 711,62	100	191 219 040,62	106,74	12 076 329	6,74
(1)	إنتاج السنة المالية (المبيعات والمنتجات الملحقة، الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون، الإنتاج المثبت، اعانات الإستغلال)					
(2)	استهلاك السنة المالية (المشتريات المستهلكة، الخدمات الخارجية والخدمات الخارجية الأخرى)					
(3)	القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية					
(4)	اجمالي فائض الإستغلال = (3) - أعباء المستخدمين - الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة					
(5)	النتيجة العمليّة = (4) + المتوجّات العمليّة الأخرى - الأعباء العمليّة الأخرى + استرجاع على حسائر القيمة والمؤنات - المخصصات للإهلاكات والمؤنات وحسائر القيمة					
(6)	النتيجة المالية = المتوجّات المالية - الأعباء المالية					
(7)	النتيجة العادية قبل الضريبة = النتيجة العمليّة + النتيجة المالية					
(8)	الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية والضرائب المؤجلة					
(9)	النتيجة الصافية للأنشطة العادية = (7) - (الضرائب الواجب دفعها والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية)					
	النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة الصافية للسنة المالية لأن النتيجة غير العادية معدومة					

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على جدول حساب النتائج لمؤسسة التل

نلاحظ من الجدول أعلاه أن:

- زيادة إنتاج السنة المالية من 2497671744,38 دج سنة 2014 إلى 2958565957,47 دج سنة 2015، أي بزيادة قدرها 460894213,09 دج وبمعدل 18.45% عن سنة الأساس 2014. أي ارتفاع كل من المبيعات والمنتجات الملحقة، الإنتاج المخزن وإعانات الاستغلال.

- زيادة استهلاك السنة المالية بـ 445099859,27 دج، أي بمعدل 22.12%، نتيجة زيادة المشتريات المستهلكة والخدمات الخارجية بأنواعها.

- زيادة القيمة المضافة للاستغلال بنسبة 3.25% وهي تمثل الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة بوسائلها الإنتاجية الخاصة، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج.

- زيادة في إجمالي فائض الاستغلال بمعدل 5.08% وهو يعبر عن الربح الاقتصادي الخام الناجم عن دورة الاستغلال بغض النظر عن القرارات المالية والسياسات الجبائية.

- ارتفعت النتيجة العملياتية بنسبة 5.51%، أي بمقدار 12000235,62 دج عن سنة الأساس 2014، وهي تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارسة الأنشطة الأساسية الجارية.

- زادت النتيجة المالية بنسبة 11.11%، أي بمقدار 525000 دج عن سنة الأساس، وهذا راجع لزيادة المنتوجات المالية عن الأعباء المالية.

- زيادة النتيجة العادية قبل الضريبة بنسبة 5.63%، أي بمقدار 12525235,62 دج، وهذا راجع للزيادة في كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية.

- إرتفاع الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية والضرائب المؤجلة بنسبة 1.04% بمقدار 448906,62 دج، نتيجة زيادة النتيجة العادية قبل الضريبة.

- تم تسجيل زيادة في النتيجة الصافية بمعدل 6.74%، أي بمقدار 12076329 دج، وبالتالي فالمؤسسة في وضعية مالية مريحة وهي في تحسن مستمر.

رابعاً: التحليل باستعمال النسب المالية الأكثر دلالة

1. تحليل نسب: السيولة، النشاط، التمويل

الجدول 6- نسب السيولة، النشاط، التمويل لمدينة التل. الوحدة: دج

البيان	العلاقة	2014 (%)	2015 (%)
نسب السيولة			
سيولة عامة	الأصول الجارية ÷ الخصوم الجارية	1,28	1,44
سيولة سريعة (المخفضة)	(الأصول الجارية - المخزون) ÷ الخصوم الجارية	1,16	1,31
سيولة جاهزة	القيم الجاهزة ÷ الخصوم الجارية	0,61	0,82
نسب النشاط			
معدل دوران مجموع الأصول	المبيعات الصافية ÷ إجمالي الأصول	1,01	1,12
معدل دوران الأصول غير الجارية	المبيعات الصافية ÷ الأصول غير الجارية	1,85	2,24
معدل دوران الأصول الجارية	المبيعات الصافية ÷ الأصول الجارية	2,22	2,24
نسب التمويل			
التمويل الدائم	الأموال الدائمة ÷ الأصول غير الجارية	1,18	1,30
التمويل الذاتي	رؤوس الأموال الخاصة ÷ الأصول غير الجارية	0,90	1,04

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة التل

نلاحظ من الجدول أعلاه مايلي

1.1 نسب السيولة

نلاحظ أن المؤسسة في وضعية مالية مريحة، ففي كلتا السنتين 2014 و 2015 المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، حيث تم تغطية الخصوم الجارية (ديون قصيرة الأجل) من طرف الأصول الجارية 1.28 مرة سنة 2014، و 1.44 مرة سنة 2015 كما تم الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل دون الاعتماد على عنصر المخزون 1.16 مرة سنة 2014 و 1.31 مرة سنة 2015، لكن حين تم الاستغناء عن عنصر المخزون والذمم المؤسسة خلال السنتين لم تستطع تغطية الديون قصيرة الأجل عن طريق القيم الجاهزة، لكن هذه النسبة تحسنت سنة 2015 لتصل إلى 0.82 مرة بدل من 0.61 مرة سنة 2014.

2.1 نسب النشاط

تحسنت نسب النشاط سنة 2015، حيث كانت في سنة 2014 كل 1 دج مستثمر في إجمالي الأصول أو في الأصول غير الجارية، أو في الأصول الجارية يتولد عنه بالترتيب 1.01 دج، 1.85 دج، 2.22 دج مبيعات صافية، أصبح في سنة 2015 كل 1 دج مستثمر في الأصول السابقة الذكر يتولد

عنه على الترتيب 1.12 دج، 2.24 دج، 2.24 دج مبيعات صافية. اذا هناك كفاءة في إدارة الأصول لتوليد المبيعات في سنة 2015.

3.1 نسب التمويل

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم خلال السنتين 2014 و 2015 أكبر من الواحد، أي أن الأموال الدائمة (رؤوس الأموال الخاصة + ديون طويلة الأجل) تغطي الأصول غير الجارية ويبقى فائض (هامش أمان) يمكن أن يوجه لتمويل الأصول الجارية. أما فيما يخص نسبة التمويل الذاتي نلاحظ أنه خلال سنة 2014 كانت هذه النسبة 0.92 أي أقل من الواحد وبالتالي رؤوس الأموال الخاصة لا تكفي لتغطية كامل الأصول غير الجارية، لكن تحسنت هذه النسبة سنة 2015 لتصل إلى 1.04 ومنه المؤسسة في تحسن مستمر.

2. نسب الاقتراض والربحية

الجدول 6- نسب الاقتراض، الربحية والرفع المالي لمدينة التل

البيان	العلاقة	2014 (%)	2015 (%)
نسب الاقتراض (هيكل رأس المال)			
معدلات التمويل بالديون	اجمالي الديون ÷ اجمالي الأصول	51,06	48,02
معدلات الديون إلى حقوق الملكية	اجمالي الديون ÷ حقوق الملكية	104,34	92,38
القروض طويلة الأجل إلى رأس المال العامل	القروض طويلة الأجل ÷ رأس المال العامل	155,20	87,30
نسب الربحية (المردودية)			
رقم الأعمال سنة 2014	2 438 076 063,85 دج		
رقم الأعمال سنة 2015	2 872 872 684,87 دج		
هامش الصافي للربح	(النتيجة الصافية ÷ المبيعات الصافية) × 100	7,35	6,66
صافي الربح إلى إجمالي الأصول (مردودية تجارية)	(النتيجة الصافية ÷ إجمالي الأصول) × 100	7,41	7,45
معدل العائد على الإستثمار (مردودية اقتصادية Re)	(الربح قبل الفائدة والضريبة ÷ إجمالي الأصول) × 100	9,20	9,16
معدل العائد على الأموال الخاصة (مردودية مالية Rf)	(النتيجة الصافية ÷ إجمالي رؤوس الأموال الخاصة) × 100	15,14	14,34
الرفع المالي			
رؤوس الأموال الخاصة	(CP)	1 183 157 243,36 دج	1 333 926 283,98 دج
الديون المالية	(D)	1 153 998 دج	1 153 998 دج
أثر الرفع المالي (i=3%)	(Re-i)(D/CP)*100	0,006%	0,005%
زيادة نسبة الديون المالية بـ 50%	(D+0.5D)	1 730 997 دج	1 730 997 دج
الرفع المالي (i=3%)	(Re-i)(D/CP)*100	0,009%	0,008%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية لمدينة التل.

نلاحظ من خلال الجدول:

1.2 نسب الاقتراض (هيكل رأس المال، الرفع المالي)

- إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول كان 51.06% سنة 2014 (كل 1 دج من إجمالي الأصول تم تمويله بـ 0.5106 دج من إجمالي الديون) وانخفضت هذه النسبة سنة 2015 لتصبح 48.02% (كل 1 دج من إجمالي الأصول تم تمويله بـ 0.4802 دج من إجمالي الديون). وبالتالي قلة اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي وهذا يعزز ثقة الدائنين اتجاه المؤسسة لأن هناك اعتماد على الدين الخارجي بدرجة أقل.

- تستطيع المؤسسة سداد إجمالي التزاماتها اتجاه الغير عن طريق حقوق الملكية سنة 2014 بنسبة 104.34% (أمام كل 1 دج حقوق ملكية هناك 1.0434 دج إجمالي الديون) ثم انخفضت هذه النسبة سنة 2015 إلى 92.38% (أمام كل 1 دج حقوق ملكية هناك 0.9238 دج إجمالي الديون). انخفضت هذه النسبة عبر الزمن (قلت درجة الرافعة المالية) فالمؤسسة في وضعية مالية مريحة فهي لا تعتمد بكثرة على الأموال الأجنبية بل تعتمد على التمويل الذاتي. بإمكان المؤسسة سداد ما عليها من ديون ولها القدرة على الحصول على المزيد من القروض في حالة احتياجها.

- المؤسسة لديها امكانية تغطية القروض طويلة الأجل باستخدام رأس المال العامل الصافي سنة 2014 بنسبة 155.20% (كل 1 دج هامش أمان يقابله 1.5520 دج إجمالي ديون) ثم انخفضت تلك النسبة سنة 2015 إلى 87.30% (كل 1 دج هامش أمان يقابله 0.8730 دج إجمالي ديون) وبالتالي قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل سنة 2015 بالمقارنة مع سنة 2014.

2.2 نسب الربحية (المردودية)

- فيما يخص الربحية التجارية فصافي الربح لهذه المؤسسة في اتجاه غير مرضي بحيث كانت سنة 2014 (كل 100 دج مبيعات صافية يحقق 7.35 دج نتيجة صافية)، لكن انخفضت هذه النسبة سنة 2015 إلى (كل 100 دج مبيعات صافية تولد فقط 6.66 دج نتيجة صافية) مما يدل على انخفاض أسعار المؤسسة أو أن تكلفة مبيعاتها مرتفعة أو الاثنين معاً، أي عدم نجاح إدارة المؤسسة في السياسة التسعيرية المنتهجة أو في التعامل مع التكاليف وتخفيضها.

- نسب الربحية الاقتصادية باقية بالتقريب ثابتة خلال السنتين وكان من الأحسن زيادتهما عبر الزمن لتعبر عن كفاءة إدارة المؤسسة في توليد الأرباح من الأصول المتاحة.

- بعدما كانت الربحية المالية سنة 2014 (كل 100 دج مستثمر في رؤوس الأموال الخاصة يولد عائدا قدره 15.14 دج) أصبح يولد فقط عائدا قدره 14.34 دج سنة 2015، وبالتالي عدم كفاءة

إدارة المؤسسة في استخدام رؤوس الأموال الخاصة لتوليد العوائد. ومن أسباب ذلك عدم قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من أصولها لأقتصادية وزيادة رؤوس الأموال الخاصة بنسبة (12.74%) تفوق نسبة زيادة النتيجة الصافية (6.74%).

- عدم اعتماد المؤسسة على المديونية لتخفيض مستوى المخاطر وعدم الرغبة في تبني سياسة مالية مضغوطة اتجاه الدائنين بقيت قيمة الديون المالية (D) ثابتة خلال السنتين، وباعتبار أن معدل الفائدة السائد (i) هو 3% ومهما ارتفع هذا المعدل فإنه لن يفوق المردودية الاقتصادية (Re) (أثر الرافعة المالية ايجابي)، كذلك رؤوس الأموال الخاصة (CP) ارتفعت خلال سنة 2015 ومع العلم أن أثر الرفع المالي يساوي $[D/CP - iRe]$ (لمزيد من الفهم أنظر: (Melyon, 2007, 185))، تبين أنه عند ثبات الديون المالية وزيادة رؤوس الأموال الخاصة فإن أثر الرفع المالي انخفض من 0.006% سنة 2014 إلى 0.005% سنة 2015، ولكن لما قمنا بزيادة الديون المالية فإن الأثر ارتفع سنة 2014 إلى 0.009%، وارتفع سنة 2015 إلى 0.008%، أي هناك أثر ايجابي للرفع المالي.

الخاتمة: في ختام هذه الدراسة توصلنا إلى أن:

- مؤسسة التل متوازنة ماليا بحيث مصادر التمويل طويلة الأجل تغطي الاستخدامات غير الجارية ومصادر التمويل قصيرة الأجل تغطي الاستخدامات الجارية، كما أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وهناك كفاءة في استغلال أصول المؤسسة من أجل توليد المبيعات، إضافة إلى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي وقلة اعتمادها على التمويل الخارجي مما يعزز ثقة الدائنين نحوها، إلا أنه وبحساب نسب الربحية لوحظ انخفاض كل من الربحية التجارية والمالية وثبات الربحية الاقتصادية خلال السنتين، تدني قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات ومختلف الأصول، لذا وجب على إدارة مؤسسة التل النظر في السياسة التسعيرية المنتهجة أو في التعامل مع التكاليف وتخفيضها. وعند قياس أثر الرفع المالي تبين أن لزيادة الديون المالية أثر رفع مالي ايجابي، بشرط عدم الإفراط في الاستدانة نظرا لتكلفتها ومخاطرها.

وبناء على الفرضيات التي وضعت سابقا تبين أن:

- يتم اعداد القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي بقيم حالية حقيقية، وهي تتسم بالدقة السلامة والشفافية، ومنه فهي تمكن مستخدميها من القراءة الجيدة لها؛

- عن طريق هذه القوائم المالية (ادراج الأصول والخصوم، الأعباء والمنتجات في الحسابات وفق قواعد خاصة للتقييم والإدراج بحيث يتم التقييم على أساس التكلفة التاريخية أو وفق طرق أخرى كالقيمة الحقيقية، قيمة الانجاز، القيمة المحينة) يساعد في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة ؛
- تساهم هذه القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار (توفر معلومات مالية منسجمة وذات فهم واسع من طرف متخذي القرارات) عن طريق تحليلها للبيان جوانب القوة والضعف، وذلك بواسطة المؤشرات والنسب المالية، أو استعمال التحليل العمودي والأفقي لها؛
- المؤشرات والنسب المالية، التحليل المالي العمودي والأفقي من بين أهم الأدوات والأساليب التي يستعملها المحلل المالي.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

- 1- أحمد محمد العداسي (2011)، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، دار الإصدار العلمي للنشر والتوزيع، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.
 - 2- حواس صلاح (2008/2007)، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
 - 3- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود (2010)، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر الطبعة الثانية.
 - 4- شعيب شنوف (2012)، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS)، دار زهران للنشر والتوزيع عمان، الأردن، الطبعة الأولى.
 - 5- عبد الرحمان عطية (2011)، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي (المخطط المحاسبي الجديد)، دار النشر حيطلي، برج بوغريج، الجزائر، الطبعة الثانية.
 - 6- كتوش عاشور (2013)، المحاسبة العامة (أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي SCF) ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثانية.
 - 7- كتوش عاشور (2009)، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06 جامعة شلف.
 - 8- محمد المبروك أبو زيد (2009)، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية.
 - 9- محمد بوتن (2010)، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS (دروس وتطبيقات)، البويرة.
 - 10- محمد مطر (2006)، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني (الأساليب والأدوات والإستخدامات العملية) دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية.
 - 11- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة (2006)، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.
- القوانين والمواد الخاصة بالنظام المحاسبي المالي SCF**
- 1- المادة: 3، من القانون رقم 11/07 المضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 74، 25 نوفمبر 2007.
 - 2- المادة: 22، المادة: 23، والمادة: 34 من المرسوم التنفيذي 156/80، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، 28 مايو 2008.
- المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Chantal Buissart. M.Benkaci .(2011) .analyse financière conforme au SCF . Delly Ibrahim. Alger: BERTI éditions.
- 2- Gérard Melyon .(2007) .gestion financière .France: Bréal Lexifac gestion. 4^{ème} édition.
- 3- Pascal Barneto .(2006) .normes IAS/IFRS application aux états financiers .paris, France: dunod.2^{ème} édition.